

(مادة ٩١٣)

لا يصح ابراء المحتال المحيل من الدين ولا هبته منه (١)

(مادة ٩١٤)

السفينة بلا شرط المنفعة للقرض جائزة وانما تركه تحريما اذا كانت المنفعة مشروطة أو متعارفة (٢)

## كتاب الوكالة

### الباب الاول في ماهية الوكالة وشروط صحتها

#### الفصل الاول

(مادة ٩١٥)

التوكيل هو اقامة الغير مقام نفسه في تصرف جائز معلوم (٣)

(مادة ٩١٦)

يشترط لصحة الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف بنفسه فيما وكل به بأن يعقل معنى العقد وأن يكون الوكيل ممن يعقله ايضا

(مادة ٩١٧)

لا يصح توكيل مجنون ولا صبي لا يعقل مطلقا ولا توكيل صبي يعقل بتصرف ضار ضررا محضاً ولو أذن به الولي أو الوصي ويصح توكيله

(١) يستفاد حكمها من تمقيح الحامدية أو آخر الحوالة نمرة ٢٤٣

(٢) يستفاد من الدرورد المختار من أواخر الحوالة نمرة ٢٩٥

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتيين بعدها من الدر من أوائل الوكالة نمرة ٤٠٠

بالتصرف الذى ينفعه بلا اذن وليه أو وصيه وبالتصرف الدائرين الضرر والنفع ان كان مأذونا بالتجارة فان كان محجورا ينعقد توكيله موقوفا على اذن وليه أو وصيه

( مادة ٩١٨ )

تنعقد الوكالة بايجاب وقبول ويشترط علم الوكيل بالوكالة فان ردها الوكيل بعد علمه بها ارتدت ولا يصح تصرفه بعد رده (١)

( مادة ٩١٩ )

يصح ان يكون ركن التوكيل مطلقا وأن يكون مقيدا بقيد أو معلقا بشرط أو مضافا الى وقت مستقبل (٢)

( مادة ٩٢٠ )

الاذن والامر يعتبران توكيلا والارسال لايعتبر توكيلا والاجازة اللاحقة فى حكم الوكالة السابقة فاذا باع فضولى مال غيره بلا اذنه فأجاز صاحب المال البيع يكون كما قد وكل الفضولى بالبيع أولا (٣)

( مادة ٩٢١ )

كل عقد جاز للوكل أن يعقده بنفسه جاز أن يوكل به غيره (٤)

- (١) يستفاد من تكملة رد المختار من أوائل الوكالة نمرة ٢٤٥ ونمرة ٢٤٦ ومن الهندية من أوائل كتاب الوكالة من الباب الاول فى بيان معناها نمرة ٤٣٧
- (٢) يستفاد من الهندية من أوسط الباب الاول فى بيان معناها نمرة ٤٤٠ ومن أواخر الباب المذكور نمرة ٤٤٣ ومن تكملة رد المختار نمرة ٢٤٥ من أوائل الوكالة ٥١
- (٣) يستفاد حكم صدرها من تكملة رد المختار من أوائل الوكالة نمرة ٢٤٥ و ٢٤٦ وما بعده من الهندية من أوسط الباب الاول من كتاب الوكالة نمرة ٤٤٠
- (٤) يستفاد من الدر من أوائل كتاب الوكالة نمرة ٤٠١ و ٤٠٢ ومن أوسط الباب الاول فى بيان معناها نمرة ٤٤٠ من الهندية

فيجوز لمن توفرت فيه شروط الاهلية أن يوكل غيره بايفاء واستيفاء كل حق متعلق بالمعاملات وبالبيع والشراء والايجار والاستئجار والرهن والارتهان والايداع والاستيداع والهبة والانتهاج والصلح والابراء والاقرار والدعوى وطلب الشفعة والقسمة ونحو ذلك من الحقوق ماعدا التوكيل باستيفاء القصاص حال غيبة الموكل فانه لايجوز

## ( مادة ٩٢٢ )

يصح تخصيص الوكالة بتخصيص الموكل به وتعميمها بتعميمه فمن وكل غيره توكيلا مطلقا مفوضا بكل حق هو له وبانحصومة في كل حق له صحت الوكالة ولو لم يعين الخاصم به والخاصم (١)

## ( مادة ٩٢٣ )

يصح تفويض الرأى للوكيل فيتصرف فيما وكل به كيف شاء ويصح تقييده بتصرف مخصوص (٢)

## ( مادة ٩٢٤ )

اذا كان الامر مفوضا لرأى الوكيل جاز له أن يوكل به غيره ويعتبر الوكيل الثانى وكيلا عن الموكل فلا ينزل الوكيل الثانى بعزل الوكيل الاول ولا بوفااته

- (١) يستفاد من الدرورد المختار من أوائل الوكالة نمرة ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ ومن تكملة رد المختار من أوائلها نمرة ٢٥٦
- (٢) يستفاد حكم هذه المادة والى بعدها من الدر من أواخر فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء نمرة ١٤١

## ( مادة ٩٢٥ )

اذا وكل وكيلين بعقد واحد فليس لأحدهما أن يتفرد بالتصرف فيما وكل به إلا اذا كان لا يحتاج فيه الى رأى كإيفاء الدين ونحوه أو كان لا يمكن اجتماعهما عليه كالحصومة فإنه يجوز لكل منهما الانفراد وحده بشرط رأى الآخر في الحصومة لاحتضرتة فان وكلهما بعقدين جاز لكل منهما الانفراد بالتصرف مطلقاً (١)

## ( مادة ٩٢٦ )

اذا اشترطت الاجرة في الوكالة وأوفى الوكيل العمل فقد استحق الاجرة المسماة ان وقت وقتاً أو ذكر عملاً معيناً يمكن أن يأخذ في العمل فيه في الحال وان لم تشرط وكان الوكيل ممن يعمل بأجر فله أجر المثل والا فلا (٢)

## الفصل الثانى

## ( فى احكام الوكالة )

## ( مادة ٩٢٧ )

كل عقد من عقود الهبة والاعارة والرهن والايداع والاقراض اذا عقده الوكيل من جهة مرید التملك يصح العقد على الموكل مطلقاً وتتعلق به حقوقه سواء اضاف الوكيل العقد الى نفسه أو الى الموكل

(١) يستفاد من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع من الدرغمة ٤٠٩

(٢) يستفاد من تمقيح الحامدية من أوسط الوكالة نمرة ٤٠٤ ومن أوسط الاجارة نمرة ١٣٩ ومنها نمرة ١٥٢ ومن أواخر اجارة الانقروية نمرة ٣١٥

وان كان وكلا في هذه العقود عن طالب التملك وأضاف العقد الى نفسه يقع العقده لاللوكل وان أضاف العقد الى الموكل يقع العقد للوكل وتتعلق به حقوقه (١)

(ماده ٩٢٨)

كل عقد لا يحتاج الوكيل الى اضافته للوكل ويكتفى فيه باضافته الى نفسه كالبيع والشراء والاجارة والصلح عن اقرار يقع للوكل سواء أضافه الوكيل الى نفسه أو الى الموكل انما اذا أضافه الوكيل الى نفسه تعود كل حقوقه اليه مالم يكن مجورا عليه ولا تنتقل هذه الحقوق الى الموكل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا وبعد موته تنتقل الحقوق الى وصيه لالى الموكل فان أضاف العقد الى موكله عادت كل حقوقه على الموكل فلا يلزم الوكيل شئ مما يترتب على العقد من الحقوق والواجبات (٢)

(ماده ٩٢٩)

الصبي المميز أو العبد المحجور عليهما اذا عقدا بطريق الوكالة عقدا من العقود التي ترجع فيها الحقوق الى الوكيل تتعلق حقوق عقدهما بالمركل لاهما (٣)

(ماده ٩٣٠)

تتعلق حقوق العقد في الرسالة بالمرسل لا بالرسول

- (١) استفاد حكمها من الدر من أواخر ترجمة كتاب الوكالة نمرة ٤٠٢
- (٢) استفاد من الدر أواخر ترجمة كتاب الوكالة نمرة ٤٠١ و ٤٠٢
- (٣) استفاد حكمها من الدر ورد المختار من أواخر كتاب الوكالة نمرة ٤٠٢ وكذا ما بعدهما

### الفصل الثالث

#### ( في الوكيل بالشراء )

( مادة ٩٣١ )

يشترط لصحة التوكيل بالشراء أن يكون الشيء الموكل بشرائه معلوما  
عينا أو جنسا مع بيان قدره أيضا ان كان من المقدرات كالمكيات  
والموزونات. ويكفى عن بيان قدره بيان قدر الثمن (١)

( مادة ٩٣٢ )

إذا كان الشيء الموكل بشرائه مجهولا وفوض الامر في شرائه لرأى  
الوكيل صحت الوكالة وله أن يشتري من أى جنس وهن أى نوع أراد (٢)

( مادة ٩٣٣ )

إذا لم يكن الامر مفوضا لرأى الوكيل فيما يشتريه وكان الشيء الموكل  
بشرائه مجهولا جهالة فاحشة بجهالة الجنس فلا تصح الوكالة وان  
بين الثمن

وان كانت الجهالة يسيرة بأن بين جنس الشيء المراد شراؤه ولم يبين  
نوعه صحت الوكالة وان لم يبين الثمن

---

(١) يستفاد حكمها من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل باب الوكالة بالبيع

والشراء فقرة ٢٧٩

(٢) يستفاد حكمها من الدرر وتكملة رد المحتار من أول باب الوكالة بالبيع

والشراء فقرة ٢٧٦ وكذا المادة بعدها

وان كانت الجهالة متوسطة بان كانت بين الجنس والنوع فان بين الثمن أو النوع صححت الوكالة والافلا

(مادة ٩٣٤)

اذا عين الموكل نوع الشيء الموكل بشرائه فاشترى الوكيل خلافه فلا ينفذ شراؤه الاعلى الوكيل فلو أمره بشراء جوخ فاشترى حريرا نفذ على الوكيل ولا يتوقف على اجازة الموكل الا اذا لم يجد نقادا على الوكيل بان يكون الوكيل صبيا أو محجورا (١)

(مادة ٩٣٥)

اذا قيدت الوكالة بقييد فليس للوكيل بالشراء مخالفتة الا اذا كان خلافا الى خير (٢)

فان عين الموكل الثمن واشترى الوكيل بأكثر منه فلا ينفذ على موكله مطلقا سواء كان وكيلا بشراء معين أو غير معين وان اشترى بأقل منه فان كان وكيلا بشراء معين نفذ على الموكل وان كان وكيلا بشراء غير معين فلا ينفذ على الموكل ما لم تكن قيمة ما اشتراه قدر الثمن المعين أو يكون قد وصفه له بصفة فاشترى بتلك الصفة بأقل من ذلك الثمن المعين قانه ينفذ على الموكل

- (١) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الوكالة من تمقيح الحامدية نمرة ٤٠٠  
 (٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء من الهندية نمرة ٤٧؛ وحكم أول الفقرة الثانية من الهندية أيضا من الباب المذكور نمرة ٤٤٨ وحسم باقيها من أوسط باب الوكالة بالبيع والشراء في تكملة رد المحتار نمرة ٢٩٠

## ( مادة ٩٣٦ )

إذا عين الموكل قدر الثمن لو كيّله بشراء معين وأمره أن يشتريه به،  
حالا فاشتراه به نسيئة لزم الموكل ولو أمره أن يشتريه به نسيئة فاشتراه  
به حالا لزم الوكيل

وإن عين قدر الثمن لو كيّله بشراء غير معين وأمره أن يشتري به حالا  
فاشتري به نسيئة لزم الوكيل ولو أمره أن يشتريه به نسيئة فاشترى به  
حالا لزم الموكل (١)

وإن كان السعر معروفا عند الناس كسمن الخبز واللحم فلا ينفذ على  
الموكل إلا بثلث المثل (٢)

## ( مادة ٩٣٧ )

إذا دفع الوكيل بالشراء ثمن المبيع من مال نفسه للبائع فله الرجوع به  
على موكله وله حبس المبيع عن الموكل لاستيفاء الثمن وإن لم يكن  
دفعه للبائع (٣)

## ( مادة ٩٣٨ )

إذا اشترى الوكيل بالشراء بثلث مؤجل فهو في حق الموكل مؤجل  
وليس له أن يطالبه به حالا فإن أجل الثمن على الوكيل بعد شرائه نقدا  
فللوكيل أن يطلب الثمن من الموكل حالا (٤)

(١) يستفاد حكم هاتين الفقرتين من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء  
من الهندية نمرة ٤٤٧ و ٤٤٨

(٢) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوسط الوكالة نمرة ٤٠٣ والعزوا إلى الدر وغيره

(٣) يستفاد من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدر نمرة ٤٠٣

(٤) يستفاد حكم فقرتيهما من الدر ورد المختار من أوائل باب الوكالة بالبيع  
والشراء نمرة ٤٠٣

## (مادة ٩٣٩)

لا يجوز للوكيل بشراء معين أن يشتري لنفسه في غيبة موكله الشيء الذي وكله الموكل بشرائه له مالم يشتريه بمن أزيد من الثمن الذي عينه له او يجنس آخر (١)

## (مادة ٩٤٠)

لا يجوز للوكيل بالشراء أن يشتري ماله لموكله من نفسه (٢)

## (مادة ٩٤١)

يجوز للوكيل بالشراء رد ما اشتراه على البائع اذا وجد به عيبا قديما وكان المبيع في يده فان سلمه لموكله فليس له رده بالعيب بدون اذنه (٣)

## (مادة ٩٤٢)

المبيع في يد الوكيل بالشراء امانة فاذا هلك اوضاع بدون تعديده هلك على الموكل ولا يسقط من الثمن شيء وان حبسه الوكيل بالشراء عن الموكل لاخذ ثمنه وتلف في يده اوضاع لزمه أداء ثمنه (٤)

- 
- (١) يستفاد من اوسط باب الوكالة بالبيع والشراء من الدر نمرة ٤٠٤  
 (٢) يستفاد حكمها من اوائل فصل لا يعقد وكيل البيع من الدر وتكملة رد المختار نمرة ٣٠٨ و ٣٠٩  
 (٣) يستفاد حكمها من اوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدر نمرة ٤٠٣  
 (٤) يستفاد حكم فقرتها من اوائل باب الوكالة بالبيع والشراء نمرة ٤٠٣

## الفصل الرابع

(فى الوكيل بالبيع)

(مادة ٩٤٣)

يصح للوكيل بالبيع عند الاطلاق أن يبيع الموكل ببيعه بنقصان لا يتغابن الناس فيه لا بفاحش الغبن ولا يجوز الا بالدرهم والدنانير حالة أو الى أجل متعارف

فان عين له الموكل القدر الذى يبيع به فليس له أن يبيع بأنقص منه فان باعه بأنقص منه وسلمه للمشتري لا يملكه وللوكيل فسخه واسترداد المبيع فلو هلك فى يد المشتري كان للوكيل الخيار ان شاء أخذ القيمة من المشتري وان شاء أخذها من الوكيل

فان أخذها من المشتري لم يرجع بها على غيره وان أخذها من الوكيل رجع بها على المشتري (١)

(مادة ٩٤٤)

اذا لم يقدر الموكل البيع بثمن حال أو مؤجل وكان البيع للتجارة فالوكيل بالبيع أن يبيع بثمن حال أو مؤجل بأجل متعارف بين التجار ولا ينفذ بيعه على الموكل ان باعه بأجل طويل عما جرى به العرف عند التجار (٢)

- (١) يستفاد حكم جميع فقرات هذه المادة من أوائل الباب الثالث فى الوكالة بالبيع من الهندية نمرة ٤٥٨ ومنها فى أوسط الباب المذكور نمرة ٤٦٢ ومن الدر وتكملة رد المحتار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ نمرة ٣١٠
- (٢) يستفاد حكمها من الدر وتكملة رد المحتار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ نمرة ٣١١

## (مادة ٩٤٥)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع الشيء الموكل ببيعه لمن لا تقبل شهادتهم له إلا إذا كان الثمن أكثر من القيمة لأنقص منها ولو نقصانا يسيرا ولا مثلها ما لم يكن الموكل أمره بالبيع لهم فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة لادونها

ولا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع ما وكل ببيعه لابنه الصغير ولو صرح له الموكل

ويدخل تحت من ترد شهادتهم له شريك الوكيل شركة عنان أو مفاوضة فلا يجوز للوكيل أن يبيع له ما وكل ببيعه إذا كان من جنس تجارتها (١)

## (مادة ٩٤٦)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يشتري لنفسه الشيء الموكل ببيعه ولو صرح له الموكل بذلك (٢)

## (مادة ٩٤٧)

للكيل بالبيع أن يأخذ رهنا أو كفيلا على المشتري بما باعه منه نسيئة ولو لم يأمره الموكل بذلك (٣)

(١) يستفاد حكم جميع فقراتها من الدر وتكملة رد المختار من أوائل فصل

لا يعقد وكيل البيع الخ بمره ٣٠٨ و ٣٠٩

(٢) يستفاد حكمها من الدر وتكملة رد المختار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ بمره ٣٠٩

(٣) يستفاد حكم الفقرة الأولى من الدر من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ بمره ٤٠٨

وان أمره الموكل أن لا يبيع نسيئة إلا برهن أو كفيل فليس له مخالفته وان خالف لا ينفذ بيده على الموكل (١)

( مادة ٩٤٨ )

اذا عقد الموكل والوكيل معا عقد بيع أو لم يعلم السابق من العقدين يشترك المشتريان في البيع ويخير كل منهما بين الاخذ والترك (٢)

( مادة ٩٤٩ )

حق قبض الثمن للوكيل بالبيع للوكيل وللمشتري الامتناع من دفعه للموكل

وان دفع المشتري الثمن للموكل صح دفعه وليس للوكيل مطالبتة به بعد دفعه (٣)

( مادة ٩٥٠ )

يجبر الوكيل على تسليم المبيع للمشتري بعد قبضه ثمنه ان كان حالاً (٤)

( مادة ٩٥١ )

لا يجبر الوكيل بالبيع على أداء ثمن ما باعه من ماله اذا لم يقبضه من المشتري (٥)

(١) يستفاد حكم هذه الفقرة من تكملة رد المحتار من أواسط كتاب الوكالة  
نمرة ٢٦١

(٢) يستفاد حكمها من الدر وحاشية الطحطاوى من أواسط باب عدل الوكيل  
نمرة ٢٨٨ هـ

(٣) يستفاد حكم فقرتها من أوائل كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية نمرة ٣٩٨

(٤) يستفاد حكمها من أواخر الباب الأول من كتاب الوكالة في الهندية نمرة ٤٤٣

(٥) يستفاد حكمها من الهندية من أواسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع  
نمرة ٤٦٣ وكذا المادتان بعدها

## (مادة ٩٥٢)

الوكيل بالبيع الذي لأجره لا يجبر على تقاضي الثمن وقبضه من المشتري وتجاوز حالة الموكل على المشتري أو توكيله عنه في قبض الثمن

## (مادة ٩٥٣)

الوكيل بالبيع المجهول له أجر على البيع كالدلال والسمسار يجبر على تقاضي الثمن من المشتري وتحصيله منه

## (مادة ٩٥٤)

إذا استحق المبيع فالمشتري الرجوع على الوكيل بالثمن ان تقده اليه سواء كان الثمن باقيا في يده أو سلمه الى الموكل ويكون للوكيل الرجوع به بعد دفعه على موكله وان نقد المشتري الثمن الى الموكل رجع عليه به (١)

## (مادة ٩٥٥)

إذا وجد المشتري عيبا قديما في المبيع فله الرجوع بالثمن على الوكيل ان كان تقده الثمن وان كان تقده الى الموكل فله أخذه منه (٢)

## (مادة ٩٥٦)

إذا مات الوكيل بالبيع ووجد المشتري بالمبيع عيبا قديما فله أن يرده على وارث الوكيل أو وصيه فان لم يكن له وارث أو وصى يرده على الموكل (٣)

- (١) يستفاد حكمها من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع من الهندية نمرة ٤٦٣
- (٢) يستفاد حكمها من أوسط فصل لا يعقد الوكيل بالبيع الخ من تكملة رد المختار نمرة ٣١٦
- (٣) يستفاد من الهندية من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع نمرة ٤٦٣

( مادة ٩٥٧ )

إذا قبض الوكيل بالبيع التمثل كان في يده أمانة فلا يضمه إلا إذا تعدى عليه أو قصر في حفظه (١)

### الفصل الخامس

( في التوكيل بالخصومة )

( مادة ٩٥٨ )

يصح التوكيل بالخصومة في اثبات الديون والاعيان وسائر حقوق العباد ورضا الخصم ليس بشرط في صحته وإنما هو شرط للزومه (٢) ولا يملك وكيل الخصومة وتقاضي الدين قبض الدين إلا إذا كان العرف بين التجار أن المتقاضي هو الذي يقبض فله قبضه (٣)

( مادة ٩٥٩ )

ويكفي قبض الدين من قبل الدائن يملك الخصومة مع المدين فان أقام المدين عليه البينة على استيفاء الموكل أو ابرائه تقبل بيته أما وكيل القاضي بقبض ديون الغائب المفقود فلا يملك الخصومة والوكيل بقبض العين لا يملك الخصومة (٤)

- (١) يستفاد حكمها من أول العاشر من كتاب الوكالة في الانقروية نمرة ٤٥
- (٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الثاني في التوكيل بالخصومة من الانقروية نمرة ٤ وكذا من الدرر وتكملة رد المختار من أوسط كتاب الوكالة نمرة ٥٧
- (٣) يستفاد حكم هذه الفقرة من أول باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدرر ورد المختار نمرة ٤١٢
- (٤) يستفاد حكمها من أوائل باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدرر المختار نمرة ٤١٢ ومن تكملة رد المختار من المحل المذكور نمرة ٣٣٨ وكذا حكم ما بعدها من النمرة الأولى ومن التكملة نمرة ٣٣٧

(مادة ٩٦٠)

ويكل الصلح لايملك الخصومة وويكل الخصومة لايملك الصلح

(مادة ٩٦١)

اذا كان الموكل بالخصومة مدعيا وغائبا مدة سفر أو كان مريضا في المصر لايقدر أن يمشى على قدميه لمجلس الحكم يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم

وان كان الموكل هو المدعى عليه فلا يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم بل ينخير المدعى بين التربص لزوال عذر خصمه أو قبول توكيله فان رضى به لزمه برضاه (١)

(مادة ٩٦٢)

يجوز للخدّرات أن يوكلن ويلزم توكيلهن بدون رضا الخصم

(مادة ٩٦٣)

عجز الموكل عن الافصاح والبيان في الخصومة بنفسه يوجب قبول توكيله بدون رضا خصمه

(مادة ٩٦٤)

يلزم التوكيل بغير رضا الخصم اذا كان الموكل حاضرا بنفسه مع وكيله في مجلس المحاكمة (٢)

(١) يستفاد حكم فقرتها من أوسط ترجمة كتاب الوكالة من الدررورد المختار نمرة ٤٠١ وكذا ما بعدها من المادتين

(٢) يستفاد حكمها من أوسط ترجمة كتاب الوكالة من تكملة رد المختار نمرة ٢٦٠

(مادة ٩٦٥)

يجوز التوكيل بتقاضى الدين وقبضه من غير رضا الخصم سواء كان الموكل حاضرا أم غائبا صحيحا أم مريضا (١)

(مادة ٩٦٦)

يصح اقرار الزكيل بالخصومة على موكله فى مجلس الحكم بغير الحدود والقصاص سواء كان موكله هو المدعى وأقر عليه باستيفاء الحق أو المدعى عليه وأقر بثبوت الحق عليه .

وإذا استثنى الموكل الاقرار فى توكيله صح توكيله واستثنائه ولا يقبل اقرار وكيله عليه (٢)

(مادة ٩٦٧)

يجوز للوكيل بالاجارة المخاصمة فى اثباتها وقبض الاجرة وعليه تسليم العين للستاجر (٣)

(مادة ٩٦٨)

الوكيل بالخصومة اذا أثبت الحق على موكله لا يلزمه ولا يجبس عليه ولو كان وكلا عاما ولا يكون منهما لادائه بدون كفالة شرعية ولم يأمره الموكل بدفعه من مال الموكل الذى فى يده (٤)

(١) يستفاد حكمها من الانقروية وهامشها من أوائل الثانى فى التوكيل بالخصومة الخ نمرة ٥

(٢) يستفاد حكمه من أوائل باب الوكالة بالخصومة من الدرورد المختار نمرة ٤١٣

(٣) يستفاد حكمها من أول الخامس فى التوكيل بالاجارة الخ من الانقروية نمرة ٣٧

(٤) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية نمرة ٤٠٢

## (مادة ٩٦٩)

تجرى النيابة في الاستحلاف لا الحلف فيملك الوكيل والوصى  
ومتولى الوقف وأبو الصغير الاستحلاف فله طلب يمين خصمه  
ولا يحاف أحد منهم الا اذا حصل الادعاء عليه بمباشرة العقد أو صح  
اقراره على الاصيل (١)

## الفصل السادس

## (في عزل الوكيل)

## (مادة ٩٧٠)

للموكل أن يعزل ويكلمه عن الوكالة متى شاء شفاهاً وتحريراً بشرط علم  
الوكيل ما لم يتعلق به حق الغير  
فان تعلق به حق الغير كما اذا رهن المديون ماله وعند حلول الاجل  
وكل آخر يبيع الرهن فلا يعزل ولا تبطل وكالته بالعزل (٢)

## (مادة ٩٧١)

ينعزل الوكيل بخروجه أو خروج الموكل عن الولاية وبوفاة الموكل  
وان تعلق به حق الغير الا في الوكالة يبيع الرهن اذا وكل الراهن العدل

(١) يستفاد حكمها من الدر من أوسط كتاب الدعوى نمرة ٤٢٥ و ٤٢٦

(٢) يستفاد حكم الفقرة الأولى والثانية من الدر وتكملة رد المختار من أوائل

باب عزل الوكيل نمرة ٣٥٦ و نمرة ٣٥٧ و نمرة ٣٥٨

أو المرتين ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا ينعزل بموت الموكل ولا بخروجه عن الاهلية (١)

(مادة ٩٧٢)

للموكل بالخصومة وشراء معين أن يعزل نفسه من الوكالة ما لم يتعلق به حق الغير فيجبر على ابقاء الوكالة

ويشترط علم الموكل بالعزل فيكون تصرف الوكيل جائزا الى أن يعلم الموكل (٢)

(مادة ٩٧٣)

للموكل عزل وكيله بقبض الدين ان وكله بغير حضرة مديونه وان وكله بحضرتة لا يملك عزله بدون علم المديون فان دفع اليه الدين من دون أن يعلم بعزله يبرأ من الدين (٣)

(مادة ٩٧٤)

تنتهى الوكالة بنهاية الشيء الموكل فيه كما لو وكله بغير حضرة مديونه وان وكله بقبض دينه وقبضه بنفسه

- (١) يستفاد حكمها من أوائل باب عزل الوكيل من الدرعة ٤١٧  
 (٢) يستفاد حكم فقرتها من الدرور المختار نمرة ٤١٦ ونمرة ٤١٧ من أوائل باب عزل الوكيل  
 (٣) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدر من أوائل باب عزل الوكيل  
 نـمـرـة ٤١٧